Document: TFWG 2018/4/W.P.4
Agenda: 4
Date: 24 August 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

إطار الانتقال في الصندوق – مسودة وثيقة

مذكرة إلى السادة أعضاء مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Lisandro Martin
مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
المدير المؤقت لشعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال – الاجتماع الرابع

روما، 20 سبتمبر/أيلول 2018

للاستعراض

Document: EB 2018/125/R.XX
Agenda: XX
Date: 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

إطار الانتقال في الصندوق – مسودة وثيقة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Lisandro Martin
مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
المدير المؤقت لشعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة

روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2018

للموافقة

المحتويات

موجز تنفيذي **ii**

أولا– مقدمة **1**

ثانيا– اختبار الانتقال **2**

ثالثا– تعريف الانتقال **3**

رابعا– إدارة الانتقال **4**

التدابير العشرة لإطار الانتقال في الصندوق 5–12

موجز تنفيذي

1- في الساحة الإنمائية، يشير تعبير "انتقال بلد ما" إلى عملية يزداد فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد لهذا البلد إلى مستوى يمكن من خلاله تغيير تصنيف البلد من بلد منخفض الدخل إلى بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، إلى بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا، ومن ثم إلى بلد مرتفع الدخل. وتطبق هذه التصنيفات التي صاغها البنك الدولي[1] على وجه العموم في جميع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وبالإضافة إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، يعد معيار الجدارة الائتمانية الدعامة الثانية لتقرير الشروط التمويلية المطبقة على بلد ما، إذ تؤدي زيادة الدخل مصحوبة بجدارة ائتمانية أفضل إلى انتقال البلد إلى شروط تمويلية أقل تيسيرية.

2- ومع أن الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية يبقيان أكثر التدابير المتفق عليها على نطاق واسع لتعريف الانتقال، وكما أنه من الهام لأغراض المقارنة والشفافية أن يطبق الصندوق نفس هذا التعريف، إلا أن هنالك إدراك واسع بأن الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية لا يغطيان التحديات الإنمائية المخصوصة بكل بلد على حدة وقدراته على مواجهة هذه التحديات. والحوار بين البلد الذي يمر بمرحلة انتقال والصندوق هام، مع اقتصار المرونة على حالات استثنائية، كما تم الاتفاق عليه مع المجلس التنفيذي.

3- ومع أن عدد ~~حصة~~ البلدان منخفضة الدخل ~~تتراجع~~ يتراجع، في الوقت الذي يتزايد ~~تتزايد~~ فيه عدد ~~حصة~~ البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، إلا أن هذه التصنيفات تحجب اختلافات كبيرة فيما بين البلدان، فمسارات الانتقال ليست خطية ولا مستقرة مع مرور الوقت. ~~وقد استجاب الصندوق حتى تاريخه لمثل حالات الانتقال هذه من خلال مواءمة شروطه التمويلية وحصة موارده، بأسلوب يتناسب عكسا مع الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد~~. وقد وافقت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على أنه ينبغي للصندوق استهداف أشد الناس فقراً وأشد البلدان فقراً. وبما يتماشى مع التنوع المتنامي للسياقات القطرية المخصوصة بما يعكس مبدأ العمومية الذي يتبعه الصندوق، يدرك الصندوق الحاجة إلى الانخراط بصورة أكثر تمايزاً مع البلدان المقترضة منه. وهذا التمايز ضروري للاستجابة للاحتياجات القطرية المخصوصة، ولبقاء الصندوق شريكا ذا صلة، وضمان النشر الفعال للدروس المستفادة. وبالاعتراف بأن موارد الصندوق وحدها لن تكون كافية للإيفاء بجميع المتطلبات، فإن تطور نموذج عمل الصندوق سيسمح له بأن يكون أكثر استجابة، وأن يوصل قيمة أكبر لأصحاب المصلحة فيه.

~~4- يقترح إطار الانتقال عشرة تدابير ملموسة لإدارة أفضل للانتقال من خلال: (1) زيادة فهم محركات الانتقال من خلال تقدير قطري أكثر تعمقا يركز على التوجهات على المدى المتوسط؛ (2) تعزيز الاستجابة للانتقال من خلال توسيع ما يمكن أن يعرضه الصندوق ماليا وتشغيليا؛ (3) تقدير القدرات المتنوعة للبلدان للمساهمة بواسطة تعبئة مواردها المحلية في تقدمها الإنمائي ، والتعجيل بتعبئة الموارد الدولية الإضافية؛ (4) زيادة التنسيق مع البلدان المقترضة والجهات المانحة لاستجابة ذات أثر أكبر على الانتقال. وتدعم جميع هذه التدابير الملموسة العشرة مبادئ **القدرة على التنبؤ والشفافية والاستدامة.**~~

[1] https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/378834-how-does-the-world-bank-classify-countries.

4- يمثل إطار الانتقال أحد التزامات التجديد الحادي عشر للموارد، ويعتبر أحد الأركان الحاسمة لنموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، الذي يسعى أن يوائم عملياته لدعم طلب المقترضين واحتياجاتهم من خلال محاولة إنضاج الإطار المالي والتشغيلي للصندوق وحزمة الأدوات التي يوفّرها. ويعتبر تعزيز اللامركزية مترافقا بإطار للانتقال الشعبتين الرئيسيتين لنموذج العمل الجديد، مما يؤدي إلى تعزيز فعالية الصندوق بصورة كبيرة، واستجابته لأصحاب المصلحة فيه وجاذبيته لهم، من خلال الاقتراب من السياق القطري والشركاء الإنمائيين، وتمكين التحديد المبكر للظروف المتغيرة لإعداد استراتيجية للوصول إلى الحل الإنمائي الأمثل، مع ضمان الاستدامة المالية للصندوق.

5- ومن هنا، فإن إطار الانتقال في الصندوق ليس بالسياسة القائمة بحد ذاتها، كما أنه ليس بالوثيقة التوجيهية، وسوف يستمر في التطور مع قدرات وسياقات الصندوق والبلدان المقترضة. وهو يضم التدابير الملموسة العشرة التالية، التي تدعم جميعها مبادئ القدرة على التنبؤ، والشفافية، والاستدامة.

6- وتنبغي الإشارة إلى أن بعض التدابير تحتوي على إشارات إلى مواضيع يتم وضع سياسات و/أو إجراءات متعلقة بها من الممكن أن تبدأ أو تستمر حتى عام 2019 وما بعد من خلال الهيئات الرئاسية للصندوق، كما هو مبين بأحرف مائلة أدناه. لذلك، فإن من المحتمل أن يتم تحديث إطار الانتقال وفقا لذلك بعد الإجراءات الواجبة. وقد تم إدراج هذه العناصر لتوفير عرض أكثر شمولا لإطار الانتقال الكامل المتكامل المتوقع متى تم تحقيق إصلاحات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق:

(1) ستنتقل الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق من مرحلة إلى أخرى استنادا إلى **الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية** *(اعتمد من قبل مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2018 في المرحلة الأولى من إطار الانتقال).*

(2) سوف ~~تتمتع~~ تستفيد الدول الأعضاء المقترضة من فترات **تطبيق/إلغاء متدرجين** لغرض سلاسة انتقالها إلى الشروط الإقراضية المتشددة *(اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، الفقرة 7(1)؛ سيتم اعتمادها مع هذه الوثيقة).*

(3) ستطور الدول الأعضاء المقترضة والصندوق معاً **استراتيجيات انتقال** على المدى المتوسط لكل بلد تحدد المزيج الملائم من الدعم الذي يقدمه الصندوق *(اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، الفقرة 7(4)؛ الإجراءات المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي ستعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2018 للاستعراض).*

(4) سوف تتمكن الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق من الوصول إلى **قائمة أكثر تنوعا** من المنتجات الإقراضية وغير الإقراضية من الصندوق لتناسب قدراتها الداخلية المتزايدة، واحتياجاتها المتنوعة، وظروفها المخصوصة *(اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، الفقرة 7(3)؛ سيتم تصميم المنتجات وطرحها بشكل منتظم؛ وبعض المنتجات قيد التطوير بالفعل، مثل الإقراض المستند إلى النتائج، والعمليات الإقليمية).*

(5) سوف تعتمد الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق بصورة متزايدة على **تعبئة الموارد المحلية** لأغراض التحول الريفي، وسوف يرفد الصندوق هذه الجهود لتحقيق استدامة الانتقال *(اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، الفقرة 7(2)؛ من المقرر المصادقة على الاستراتيجية وخطة العمل من قبل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال في عام 2018، واستعراضها من قبل المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2018).*

(6) يمكن للدول الأعضاء المقترضة كجزء من استراتيجياتها للانتقال، **أن تختار طواعية ألا يكون لها وصول** للموارد المالية للصندوق، عندئذ وفي حال طلب منه ذلك، سيوائم الصندوق دعمه بأشكال أخرى من المساعدة الإنمائية. *(سيتم تطويره أكثر بعد المرحلة الثانية وفقا للفقرة 8 من اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال).*

(7) سيعيد الصندوق **تخصيص موارده** مع انتقال البلدان، وسوف يقوم بصورة استباقية بإدخال تعديلات على هذه الآليات لتعكس التغييرات في احتياجات وتركيبة الدول الأعضاء المقترضة *(سيتم تطويره أكثر بعد المرحلة الثانية وفقا للفقرة 8 من اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال).*

(8) سوف تستمر الإدارة في تعزيز **الهيكلية المالية للصندوق وممارسات إدارة المخاطر** فيه لتوسيع حزمة أدواته وزيادة موارده المتاحة لجميع الدول الأعضاء المقترضة. *(تحديث شروط التمويل وفقا للفقرة 22 من الوثيقة EB2017/122/R.34/Rev.1، كما سيتم تطوير مواضيع أخرى بعد المرحلة الثانية وفقا للنقطة 8 من اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال).*

(9) سوف **ينسّق الصندوق نهجه** لضمان أن يتواءم دعم الانتقال الذي يقدمه مع النُهج الأوسع للانتقال لكل من دوله الأعضاء وشركائه *(من خلال فريق مهام مشترك بين الدوائر معني بالانتقال، وتنسيق أكبر مع الشركاء الإنمائيين الآخرين كما تم تحديده في الفقرتين 20 و21 من الوثيقة EB2017/122/R.34/Rev.1، جارٍ).*

(10) سوف تقوم إدارة الصندوق **بالإبلاغ عن الدروس المستفادة من تنفيذ إطار الانتقال وذلك أثناء استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق** *(سيتم إنشاء فريق المهام المشترك بين الدوائر المعني بالانتقال في عام 2018، كما تم تحديده في الفقرة 20 من الوثيقة EB2017/122/R.34/Rev.1، الذي سيقدم تقاريره من خلال استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق).*

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على إطار الانتقال كما هو وارد في الفقرات من 1 إلى 31.

إطار الانتقال في الصندوق

أولا– مقدمة

1- خلال مشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، طلب الأعضاء من إدارة الصندوق إعداد إطار للانتقال باعتباره رافدا رئيسيا للهيكلية المالية المتطورة للصندوق ونموذج العمل المعزز في فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

~~2- ويستقي الإطار المقترح من الخبرات والبحوث، وعلى الرغم من أنه يستلهم ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، إلا أنه مفصل ليتواءم مع مهمة الصندوق.~~

2- الهدف الأساسي من إطار الانتقال هو ضمان انتقال سلس مستدام وعادل يمكن التنبؤ به للدول المقترضة من الصندوق، من خلال توفير دعم موسع إقراضي وغير إقراضي للبلدان مع ازدياد ثرائها وإمكانية وصولها إلى التمويل المحلي وغيره من أشكال التمويل الأخرى، كما تم الاتفاق عليه في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ~~وكما فعلت المؤسسات المالية الدولية الأخرى~~، يجب للدعم الذي يوفره الصندوق أن يتواءم مع السياق العالمي المتطور. ويستدعي ذلك من الصندوق أن يقوم في آن معا برفع نطاق وتوسيع منتجاته الإقراضية وغير الإقراضية الموجودة، والدخول في تحولٍ مالي وتشغيلي طويل الأمد كأساس لأثر وتنوع أكبر.

3- الغرض من دعم الصندوق هو المساهمة في التحول الريفي المستدام والشمولي دعما لخطط التنمية الخاصة بالبلدان، ولضمان أنه ومع تطور هذه البلدان، فإنها لن تترك سكانها الريفيين يتخلفون عن الركب. ويشير التحليل التجريبي في تقرير التنمية الريفية لعام 2016 بوضوح إلى أنه وإن لم تكن البلدان استباقية خلال انتقالها، فإن سكانها الريفيون الفقراء سوف يتخلفون عن الركب. فالتحول الريفي الشمولي لا يحدث من تلقاء نفسه ولكن لابد من جعله يحدثه.

4- ولتيسير ذلك، يتوجب على الصندوق أن يوفر لدوله الأعضاء كلا من الموارد المالية وغير المالية. ويثمر كل نمط من هذه الموارد عن عوائد مختلفة في سياقات قطرية متفاوتة. ويدرك الصندوق بأن مواءمة تركيز برامجه الاستثمارية وجملة المنتجات والشروط التمويلية التي يوفرها للسياقات القطرية يمكن أن تخلف فرقا إيجابيا كبيرا على الفعالية الإنمائية والأثر الإنمائي.

5- ومع انتقال البلدان إلى مستويات دخل أعلى، تميل أهمية الزراعة في الاقتصاد الكلي للتراجع. وفي واقع الأمر، ثمة تناسب عكسي قوي بين حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي

للفرد الواحد.[2] إذ غالبا ما يجلب الانتقال معه تراجعا متزايداً في التمويل الأساسي للصندوق، الأمر الذي ينبغي أن يتزامن مع الأنشطة غير الإقراضية. فالحد من الفقر الريفي يتطلب أكثر من مجرد المال. ويمكن للصندوق أن يدعم البلدان المقترضة في صياغة الاستراتيجيات لتحليل واستهداف الفقر الريفي من خلال استخدام ~~أكثر الاستثمارات~~ استثمارات أكثر استراتيجية وجملة من الأدوات المختلفة. ويكمن التحدي عندئذ في التحرك بما يتجاوز التفكير بدعم الصندوق على أنه مجرد تمويل، والتحرك نحو رؤية المؤسسة كشريك استراتيجي يستقطب أدوات أوسع ومشورة أكبر، كما هو مقترح في نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

~~6 وما أن يتم تعزيز الهيكلية المالية للصندوق وما يقابلها من منتجات والنهوض بها، حتى يتمكن الصندوق من امتلاك جميع العناصر الضرورية لإطار انتقال كامل متكامل.~~

ثانيا– اختبار الانتقال

6- قبل عقدين من الزمن، كان 90 بالمائة من فقراء العالم يعيشون في البلدان منخضة الدخل. أما الآن، فإن هذه البلدان لا تضم إلا 28 بالمائة منهم، إلا أن الفجوات التي ينبغي ردمها في هذه البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تبقى كبيرة بصورة غير متناسبة. وتشكل هذه البلدان وستبقى المستفيدة الأساسية من خدمات الصندوق، بما يمثل حوالي 40 بالمائة من عملياته الجارية. وقد ازداد تحول البلدان التي كانت سابقا بلدانا منخفضة الدخل إلى بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في السنوات العشرين الماضية. وحاليا فإن حوالي ثلاث أرباع فقراء العالم، وبخاصة السكان الريفيين الفقراء، يعيشون في هذه البلدان. ونتيجة لذلك، فإن تحقيق خطة عمل 2030 ومساهمة الصندوق فيها سوف تتأثر بصورة قوية بتلبية الاحتياجات المخصوصة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة، الدنيا والبلدان منخفضة الدخل، و~~88 في المائة من المخرجات المزمعة لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق~~ بما يتماشى مع التزام التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بتكريس 90 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة، الدنيا، ووفقا للاتفاق على أن استثمارات الصندوق ستستهدف أشد الناس فقرا وأشد البلدان فقرا.

7- وأما البلدان المصنفة على أنها بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تعتبر المجموعة الأقل تجانسا بين جميع المجموعات، فيقطنها حوالي 22 بالمائة من الفقراء المدقعين في العالم وهي تتفاوت بين جزر صغيرة إلى اقتصادات كبيرة مثل الصين والبرازيل والمكسيك. وتشير الدلائل إلى أنه وفي العديد من الأبعاد التي لا علاقة لها بالدخل، فإن جيوب الفقر المنتشرة في بعض البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا هي بقساوة جيوب الفقر المنتشرة في البلدان المنخفضة الدخل. علاوة على ذلك، فإن العديد من هذه البلدان

[2] Cervantes-Godoy, D. and J. Brooks (2008), "Smallholder Adjustment in Middle-Income Countries: Issues and Policy Responses", OECD Food, Agriculture and Fisheries Working Papers, No. 12, OECD publishing, © OECD. doi:10.1787/228583166164.

تختبر ما يسمى "بفخ الدخل المتوسط" وهو وضع يتباطؤ فيه النمو بعد الوصول إلى مستويات الدخل المتوسط. إذ غالبا ما يأخذ الانتقال من مستويات الدخل المتوسط من الشريحة العليا إلى الدخل المرتفع عقودا من الزمن. وبناءا على تقديرات البنك الدولي، فإن 13 من أصل 101 بلدا من اقتصادات الدخل المتوسط عام 1960 تخرجت لتصل إلى فئة البلدان مرتفعة الدخل بحلول عام 2008. وفي ذلك درس هام لإيجاد إطار للانتقال يهدف لتحقيق التنمية المستدامة. ومن حيث الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق، وخلال فترة التجديد التاسع والتجديد العاشر لموارد الصندوق، انخفض عدد البلدان منخفضة الدخل من 28 إلى 24 بلدا، وارتفع عدد البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من 32 إلى 34، بينما بقي عدد البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا ثابتا عند 25 بلدا، وارتفع عدد البلدان مرتفعة الدخل من 1 إلى 3 بلدان.

ثالثا– تعريف الانتقال

8- بالنسبة للصندوق، فإن "الانتقال" يشير إلى عملية يتزايد فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية لبلد ما مؤهل للاقتراض من الصندوق إلى عتبة تلقي التمويل بشروط أقل تيسيرية. ويشير التحول العكسي إلى العملية المتجهة في الاتجاه المعاكس، حيث يصبح بلد ما مؤهلا، بسبب انخفاض في الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية، لتلقي التمويل بشروط أكثر تيسيرية.

9- وتدرك إدارة الصندوق بأن التصنيفات المستندة فقط إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد لا تقتنص بصورة شاملة التحديات الإنمائية المخصوصة لبلد ما أو قدرات هذا البلد على مواجهة هذه التحديات. ويأخذ الصندوق بعين الاعتبار مثل هذه الأنماط من القضايا ~~عند تخصيص موارد المشروعات~~ في نظامه لتخصيص الموارد على أساس الأداء من خلال مؤشرات مثل مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، وفي تحليل السياق القطري كجزء من عملية البرمجة القطرية. غير أن الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد يبقى، مع أنه غير مثالي، أقوى مقياس للانتقال عبر أوضاع التنمية المتنوعة في جميع المؤسسات المالية الدولية.

~~10- وخلال إصلاح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، تم تقييم جملة واسعة متنوعة من المؤشرات كبديل محتمل للدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، من مؤشرات التنمية البشرية إلى التعرض لخطر تغير المناخ، وتعبئة العوائد المحلية. ومع أن هذه المؤشرات البديلة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق، قد ترفد الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، وقد يكون لها درجة أعلى من التناسب، إلا أنها لا يمكن أن تحل محله. لذا ومع كونه غير مثالي، يبقى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد أكثر التدابير المتفق عليها بصورة واسعة للانتقال عبر أوضاع التنمية المتنوعة في جميع المؤسسات المالية الدولية.~~

10- ولاقتناص الأبعاد المتعددة للتحول، وبالنسبة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، فقد نقح الصندوق إطار نظامه لتخصيص الموارد على أساس الأداء ليعكس بصورة أفضل الانتقال التنموي الريفي لدوله الأعضاء المقترضة. كما أنه غيّر أيضا عملية تشديد الشروط التي يمكن من خلالها للبلدان المقترضة الوصول إلى

موارد الصندوق إلى نهج أكثر قدرة على التنبؤ. ~~وفي الماضي، كانت شروط الإقراض تعدل على أساس سنوي بدون أي توجهات ترافق هذا التعديل، مما يخلق حالة من عدم اليقين~~. ومع تزايد الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، غدت البلدان أكثر تطوراً في مطالبها من الصندوق، بما في ذلك الخدمات والخيارات الأكثر تنوعا. ومع أن الانتقال يعتبر معلما بارزا إيجابيا، إلا أنه هنالك تحديات وفرص في آن معا في إدارة انتقال بلد ما مما يتطلب المزيد من تطوير نهج الصندوق وخياراته.

رابعا – إدارة الانتقال

11- إطار الانتقال ~~مجموعة من الإجراءات~~ مصمم لتزويد البلدان المقترضة بقدر أكبر من المرونة والوضوح في استخدام منتجات الصندوق بأسلوب ييسّر من تنفيذ استراتيجيات الانتقال الخاصة بها. ويتطلب إعداد وتنفيذ مثل هذا الإطار سلسلة من التعديلات المؤسسية لإعادة تنشيط الخدمات التشغيلية للصندوق، وقدرته المالية لتوفير دعم أفضل للبلدان في انتقالها الإنمائي، وبخاصة في القطاع الريفي فيها.

12- يستند هذا الإطار إلى ثلاثة مبادئ وهي التالية:

- **قابلية التنبؤ** وهو المبدأ الشامل لإطار الانتقال، إذ لا بد أن يكون الانتقال قابلا للتنبؤ لزيادة الاستدامة، كما أنه يتطلب قواعد واضحة تتسم بالشفافية. ويتسم تقديم الصندوق لقروضه ومنحه إلى البلدان المقترضة بقابلية التنبؤ عندما يمكن لهذه البلدان أن تكون على يقين من المبالغ، وتوقيت وتسعير الموارد المخصصة لها. ويتم ضمان قدر أكبر من القدرة على التنبؤ بشروط التمويل من خلال من تطبيق شروط التمويل الجديدة على مدى دورة تجديد موارد كاملة عوضا من تطبيقها على أساس سنوي، واستخدام فترات متدرجة مع إعادة معايرة تخصيص الموارد بصورة دورية.
- **الاستدامة**. يستدعي مبدأ الانتقال المستدام وجود نُهج متباينة تتسم بآثار طويلة الأمد تحدّ من احتمال التحولات العكسية. فوضع كل بلد على حدة وضع معقد متعدد الأبعاد يتأثر بعوامل اجتماعية ومالية واقتصادية، ناهيك عن العوامل والصدمات الخارجية. ومع تغير الظروف، ولضمان نتائج إنمائية مستدامة، فإن من شأن قائمة أوسع في المنتجات الإقراضية وغير الإقراضية أن تزيد من استدامة تدخلات الصندوق بما يتعدى عمر مشروع منفرد بعينه. كذلك فإن تعبئة الموارد المحلية والدولية، الأمر الذي سيعززه الصندوق، سيكون إجراء رئيسيا آخر لضمان تكامل التدخلات، ولكن الأهم من ذلك، ضمان شعور الحكومات الأقوى بملكية المشروعات والبرامج مما سيشكل أمرا حاسما لضمان الاستدامة. وكما تم الاتفاق عليه في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لتجديد الموارد، فإن الاستدامة المالية للصندوق هي أيضا مبدأ رئيسي يجب أخذه بعين الاعتبار في خارطة الطريق للاستراتيجية المالية للصندوق وتنمية الدعم الإقراضي وغير الإقراضي.
- **الشفافية**. ومن بين جميع عناصر الثقافة المستندة إلى النتائج، ربما كانت الشفافية أكثرها تحولا. فالشفافية تتطلب بيانات أفضل جودة واستخدام عادل ومنصف، علاوة على استخدام أكثر كفاءة

للموارد، ورصد دقيق وامتثال سياساتي أفضل، ووضع للمعايير.[3] ويتطلب التمويل الشفاف بما يتماشى مع معايير مبادرة شفافية المعونة، استخدام الشركاء الإنمائيين والدول الأعضاء المقترضة معايير موضوعية لتخصيص الموارد ونشر المعلومات ذات الصلة بأسلوب يمكن الوصول إليه في الوقت المناسب.

13- وفي نفس الوقت الذي سيقوم فيه الصندوق بوضع وتنفيذ إطاره للانتقال، فإنه سيواجه سلسلة من المفاضلات والتوترات. فموارده محدودة لدعم الدول الأعضاء فيه في جهودها للترويج للتحول الريفي الشمولي والمستدام، كذلك فإن قدراته المؤسسية تحد من عدد وجملة المهام والوظائف الجديدة التي يمكن أن يقوم بها بصورة فعّالة. وبالتالي فإن الاستراتيجية الحاسمة للتخفيف من المخاطر تنطوي على وضع الأولويات، لتحديد أهم القضايا للتطرق لها، والتناسب لضمان أن تعكس المبادرات المتخذة من خلال إطار الانتقال نطاق الصندوق، وخصائصه المميزة.

14- يقترح إطار الانتقال في الصندوق إدارة الانتقال بشكل أكثر فعالية من خلال: (1) زيادة فهم محركات الانتقال من خلال تقديرات قطرية تركز على التوجهات متوسط الأجل؛ (2) تعزيز الاستجابة للانتقال من خلال توسيع ما يمكن أن يعرضه الصندوق ماليا وتشغيليا؛ (3) تقدير القدرات المتنوعة للبلدان للمساهمة في تنميتها من خلال تعبئة مواردها المحلية، والتعجيل بتعبئة الموارد الإضافية؛ (4) زيادة التنسيق مع البلدان المقترضة والجهات المانحة لاستجابة ذات أثر أكبر على الانتقال. ويتوقع أن يكون للإطار 10 تدابير ملموسة تدعم جميعها مبادئ **القدرة على التنبؤ، والشفافية، والاستدامة.**

(1) ستنتقل الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق من مرحلة إلى أخرى استنادا إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد فيها وجدارتها الائتمانية.

15- يعتمد انتقال البلدان ~~على معياريين~~ على القدرة على تنمية التمويل الذاتي. ويستخدم الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى معيارين لقياس هذا: الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد؛ والجدارة الائتمانية. ويعتبر الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد المعيار الأولي لتقرير الشروط التمويلية للصندوق بما يتسق مع ما تقوم بها المؤسسة الدولية للتنمية وغيرها من المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وقد تبنى الصندوق أيضا معيار الجدارة الائتمانية الذي طوره صندوق النقد الدولي، إلا أن ما يقود الانتقال ليس المعادلات الحسابية وحدها. وتولي إدارة الصندوق اهتماما أوثق للبلدان التي تقترب من الأهلية في نهاية كل فترة من فترات تجديد الموارد، بحيث يمكن للمناقشات مع البلدان المقترضة ومع أصحاب المصلحة الأخرين أن تكون ذات مغزى وأن تجري في الوقت المناسب لها. وحيث أنه من الهام ضمان الوصول العادل والشفاف والمتساوي لجميع المقترضين على أساس متسق، فإن المرونة تقتصر على الحالات الاستثنائية التي يتم الاتفاق عليها في كل حالة على حدة مع المجلس التنفيذي في الصندوق.

3 Development Assistance Committee, *Aid Predictability – Synthesis of Findings and Good Practices* (October 2011).

16- ومع تطويرها لنهج مكيف للتطرق للاحتياجات القطرية المخصوصة خلال فترة الانتقال، إلا أن إدارة الصندوق سوف تستخدم متغيرات موضوعية ترفد الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد لتقدير الأوضاع الإنمائية الإجمالية للبلدان. وهي تتضمن:

- مؤشر الضعف الخاص بالصندوق؛
- تقدير أداء القطاع الريفي، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- قياسات لمدى انتشار الفقر الريفي؛
- عوائد الضرائب والنفقات العامة على التنمية الريفية؛
- متغير أداء الحافظة والصرف، وهو مؤشر على استخدام الموارد السابقة التي وفرها الصندوق.

(2) سوف تتمتع تستفيد الدول الأعضاء المقترضة بفترات انتقال/تحول عكسي متدرج لغرض سلاسة انتقالها إلى الشروط الإقراضية المتشددة.

17- يمتد الانتقال نمطيا على مدى سبعة سنوات، إن لم يكن على مدى عقود. ويوفر التغيير الأخير الذي طرأ على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق ما يلزم لتخطيط أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ، حيث تتم مراجعة شروط التمويل لكل دولة على حدة مرة كل دورة من دورات تجديد الموارد. ومن شأن العملية المتدرجة للانتقال في شروط تمويل الصندوق التي تنطوي على الإدخال المتدرج للشروط الأقل تيسيرية، أن تؤمن سلاسة انتقال البلدان إلى وضعية الدخل الأعلى. كذلك فإنها ستساعد أيضا على ضمان أن تمتلك البلدان المقترضة القدرة الكافية لاستيعاب الموارد. إضافة إلى ذلك، فإن هذه العملية من شانها أن تسمح للتغييرات الطفيفة في المعايير الأساسية (مثلا الدخل القومي) بالاستقرار قبل تعديل شروط التمويل.

18- وفي حال البلدان التي تمر بتحول عكسي، سيتم التطرق بطبيعة الحال لهذا التحول العكسي على أساس سنوي لمساعدة الحكومات على التخفيف من سبب هذا التحول، ما لم تكون هناك حاجة لتطبيق أسرع. وينبغي لبرنامج الانتقال أن يعزز الظروف الضرورية لعودة الدول الأعضاء المقترضة إلى الوضع السابق بأسرع ما يمكن.

(3) ستطور البلدان المقترضة والإدارة معا استراتيجيات انتقال متوسطة الأمد لكل بلد على حدة، تحدد أكثر توليفات الدعم الذي يقدمه الصندوق ملاءمة.

19- الانتقال عملية متوسطة إلى طويلة الأمد، لابد من تخطيطها ورصد الموارد الضرورية لها بصورة كافية. وتخلق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي يعدّها الصندوق أساس تعزيز أثر سياسات وبرامج الحكومة الإنمائية في القطاع الريفي وتدخلات الصندوق. وتحديث المبادئ التوجيهية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية سيلعب دورا محوريا في صياغة استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل للاستجابة بصورة مرنة، ولكن بالإمكان التنبؤ بها، للاحتياجات الإنمائية المتوقعة لكل بلد على حدة. وتعتبر هذه الاستراتيجية أداة لإيصال جملة متسقة من التدخلات، وتوقع النتائج المرتقبة، والمخاطر المحتملة وتصميم إجراءات التخفيف منها.

وسوف تتضمن التقديرات القطرية جملة من المتغيرات، بالتركيز على الظروف الاقتصادية الكلية، والقطاعين الريفي والزراعي، والفقر الريفي والسياق السياساتي والمؤسسي، وهي تهدف جميعا إلى اقتناص الأبعاد القطرية المتنوعة والسماح بتحديد مبكر للأحداث التي قد تؤدي إلى انتقال البلدان.

20- سوف تغدو برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وثائق إدارة حية يمكن من خلالها مواءمة التدخلات مع تغير الظروف القطرية. وسيتم إجراء استعراضات لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية في منتصف المدة أو بتكرار أكبر إذا استدعت ظروف استثنائية ذلك، لإعادة تقدير الاحتياجات والأولويات والحلول والاستراتجيات التي تستند عليها هذه البرامج. وستتضمن هذه الاستعراضات كل من العوامل والخارجية التي تؤثر على الانخراط الحالي للبلد. وقد توصي هذه البرامج بتعديل الأدوات لاستخدام مرن للموارد، مثل إعادة الهيكلة لتعظيم الأثر الإنمائي. وسوف يعمل الصندوق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والوكالات الثنائية لضمان وجود نهج متسق، وخاصة في حالات التأخيرات المطولة والهشاشة والدول الصغيرة.

(4) ستصل البلدان المقترضة إلى قائمة أكثر تنوعا من المنتجات الإقراضية وغير الإقراضية من الصندوق توائم قدراتها الداخلية المتزايدة، واحتياجاتها المتنوعة وظروفها المخصوصة.

21- يستدعي وجود إطار انتقال مستدام ~~يتطرق للتنوع المتزايد في السياقات القطرية المخصوصة~~ تنويع الأدوات الإقراضية وغير الإقراضية للصندوق لمواءمة دعمه لكل دولة عضو على حدة، كما تم الاعتراف به في نموذج عمل الصندوق المعزز لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. ~~وتوفر المؤسسات المالية الدولية الأخرى مرونة كبيرة من خلال جملة من المنتجات وهياكل التسعير~~ واستنادا إلى تقدير للطلب، وتحليل متين، سوف تقوم إدارة الصندوق بتجربة المنتجات الجديدة خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، للسماح لها بالإبقاء على الميزة النسبية للصندوق وتركيزه الاستراتيجي، وسيمكن توفير منتجات أكثر تنوعا الصندوق من تسريع دوره في مجالات مختلفة:

- **الإقراض المستند إلى النتائج.** أشار التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق إلى وجود طلب قوي من عملاء الصندوق على أداة تستند إلى النتائج. ويمكن لمثل هذه الأداة أن تعزز من تركيز الصندوق على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وأن تحول نموذج توفير الخدمات للحكومات على المستوى المحلي. وهنالك إمكانية كبيرة لإدخال نُهج أكثر تشاركية، وسيستقي الصندوق من نهجه المباشر وعلاقاته مع المجتمعات الريفية ومنظمات المزارعين لإيصال النتائج وتوسيع النطاق.[4] ويقترح الصندوق إجراء تجربتين أو ثلاث على الأقل على مدى فترة ست سنوات واستخدام هذه التجارب لتشذيب المنتج النهائي، بما في ذلك أنسب مجالات تطبيقه.

[4] Brookings, *Scaling up Programs for the Rural Poor: IFAD's experience, lessons and prospects (Phase 2)*, Brookings Global Economy and Development (January, 2013).

- **~~عمليات الإقراض الإقليمي~~.** ~~يمكن للتكامل الإقليمي أن يخلف أثرا عميقا على التنمية الريفية. وبالتالي،~~ يمكن لعمليات الإقراض الإقليمي أن تشكل أدوات قوية للتغلب على التحديات الإنمائية الريفية، مثل التهديدات المناخية والافتقار إلى الأسواق المتكاملة لصغار المزارعين.[5] ويمكن توفير الخدمات المطلوبة للتطرق لمثل هذه التهديدات، مثل النقل، ومحاربة الأمراض وإدارة الموارد الطبيعية التي سيكون من الأمثل توفيرها على المستوى الإقليمي بهدف الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير، لأنها تضمن الارتباط وأن وتوسع من الوصول إلى السلع والخدمات. ويمكن للحلول متعددة البلدان وتجميع الموارد أن تساعد على استقطاب موارد البلدان الإفرادية واستخدامها لتحقيق أثر أكبر. وستكون هذه الحلول مفيدة على وجه الخصوص في البلدان الصغيرة (مثل الدول النامية الجزرية الصغيرة) والبلدان التي تعاني من تحديات عابرة للحدود، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. وسوف يقوم الصندوق بتجربة ما يصل إلى ثلاث عمليات من الإقراض الإقليمي وإعداد نهج مؤسسي يستند إلى الدروس المستفادة منها.
- **نهج الصندوق المعزز للمساعدة التقنية مستردة التكاليف.** برفد الموارد المتاحة في المقام الأول للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، فإن المساعدة التقنية مستردة التكاليف تساعد على نقل معرفة الصندوق التشغيلية والسياساتية إلى البلدان التي لا توجد له معها علاقة إقراضية. كذلك يسمح هذا المنتج أيضا للبلدان **بالوصول** إلى معرفة وخبرة الصندوق. وسيستمر الصندوق في تحديد ميزته النسبية في هذا المجال وتوفير ~~معلومات أكثر عن~~ الفوائد من خلال المساعدة التقنية مستردة التكاليف، بحيث تغدو جزءا لا يتجزأ من انخراط الصندوق في الدول الأعضاء.
- **الانخراط في السياسات.** يمكن للصندوق أن يأتي بالدلائل من مشروعاته، ومن خبرته العالمية لعمليات صنع القرار الوطنية. ويعتبر ذلك هاما على وجه الخصوص في البلدان التي تعتبر فيها معرفة الصندوق بنفس أهمية تمويله، (بما في ذلك العديد من البلدان متوسطة الدخل). وخلال التجديد العاشر للموارد، وضع الصندوق تركيزا أكبر على انخراطه السياساتي على المستوى القطري باعتباره النشاط غير الإقراضي الأساسي للصندوق، وسيتوسع ذلك خلال التجديد الحادي عشر للموارد. كذلك فإن لامركزية موظفي الصندوق، ستضع خبرات الصندوق في موقع قريب من صناع السياسة الوطنيين والعمليات السياساتية الوطنية. وإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز الانخراط السياساتي للصندوق من خلال العملية الجديدة لتصميم المشروعات، وتكريس الموارد على وجه الخصوص للانخراط السياساتي ولتعزيز الرصد والتقييم.
- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** يكتسب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بعداً متزايد الأهمية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وللصندوق دور حاسم يمكن له أن يلعبه

[5] تم التأكيد على مساهمات النهج الإقليمية في زيادة فعالية الإجراءات الإنمائية في المنتديات رفيعة المستوى، بما في ذلك تلك التي أثمرت عن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (2005)، وخطة عمل أكرا (2008) وشراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال (2011).

كوسيط لخلق فرص التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يروّج لهذا التعاون كمكون يشكل جزء لا يتجزأ من نموذج عمل الصندوق. وهنالك ثلاثة مراكز جديدة للمعرفة المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يتم إنشاؤها (في البرازيل والصين وإثيوبيا)، ويمكن لها أن تلعب دورا هاماً في تفعيل جدول أعمال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، وبدعم من حكومة الصين، تمّ إنشاء مرفق جديد في ذلك البلد لتمويل الأنشطة التي تركز على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهنالك فرص مشابهة يتم تحريها حاليا مع الدول الأعضاء الأخرى.

(5) تعتمد البلدان المقترضة بصورة متزايدة على تعبئة الموارد المحلية لأغراض التحول الريفي، وسيرفد الصندوق هذه الجهود لاستدامة الانتقال.

22- من المبادئ الأساسية لنموذج العمل الجديد بذل الدول الأعضاء قصارى جهدها لتوفير التمويل النظير لجميع المشروعات التي يدعمها الصندوق، بما يتلاءم مع وضعها المالي، والإشارة إلى أن المشروعات الأكبر، استنادا إلى التجربة، تعبئ موارد محلية أكبر. وبما يتماشى مع التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، سيتم الاتفاق على أهداف التمويل النظير مع الحكومات خلال إعداد المذكرات المفاهيمية للمشروعات، وستدرج في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. والهدف هو الوصول إلى نسبة قدرها 1 إلى 0.8، التي تمثل هدف التمويل المشترك المحلي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. كذلك ستتم أيضا إعداد منهجية واضحة لتدوين ورصد المساهمات العينية. ويتفاوت مستوى التمويل المشترك المحلي في المشروعات الجارية التي يدعمها الصندوق بصورة كبيرة. وتؤكد الدلائل المنبثقة من دراسة أجراها الصندوق النتائج التي انبثقت عن الوكالات الأخرى القائلة بأن زيادة التمويل المشترك المحلي يسهم بصورة مباشرة في أداء البلد ذاته في مجال التخفيف من وطأة الفقر.[6] ~~وقد توفر هذا التحليل لوضع أهداف التمويل المشترك التي تتطور مع حدوث الانتقال والتي تأخذ بعين الحسبان الظروف المحلية، علاوة على دعم الجهات المانحة.~~

23- يسير التمويل المشترك المحلي يدا بيد مع التمويل المشترك الدولي لأنه يروج لملكية المشروعات، ويزيد من حجمها ويعزز جاذبيتها للجهات الممولة الأخرى. ويعترف تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بأنه يتوجب على الصندوق أن يعزز من قدراته كمجمع للتمويل الإنمائي، إضافة إلى دوره كمقرض مباشر. إذ أن استقطاب التمويل المشترك من الشركاء الخارجيين من شأنه أن يمكن المشروعات من تغطية عدد أكبر من المستفيدين، وتحسين تنسيق المعونة وتيسير الانخراط السياساتي مع الحكومات وتوفير الفرص لتوسيع

[6] Mathew Winters and Jaclyn Streitfeld, *Splitting the Check: Bargaining Over Counterpart Commitments in World Bank Projects* (University of Illinois at Urbana-Champaign, 2013)

نطاق الخبرات الناجحة وتعزيز الأثر والاستدامة. كذلك فإنه مطلوب في حافظة مشروعات الصندوق بأسرها وذلك لتحقيق الهدف الموضوع للتمويل المشترك الدولي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد وقدره 1 إلى 0.6.

(6) قد تختار البلدان المقترضة، كجزء من استراتيجياتها للانتقال، عدم الحصول على الموارد المالية من الصندوق، وإذا ما طلبت ذلك، سيقوم الصندوق بمواءمة دعمه لها بأشكال أخرى من المساعدة الإنمائية.

24- الهدف في نهاية المطاف لأي دولة نامية هو الانتقال من وضعية البلد المتلقي إلى وضعية البلد المانح، مما يثبت أن جهودها الإنمائية كانت ناجحة ومستدامة. وقد يكون اختيار عدم الوصول إلى الموارد التيسيرية التي يوفرها الصندوق جزءًا من استراتيجيتها الخاصة للانتقال. ولابد للتخطيط لمثل هذه الاستراتيجيات وتنفيذها بأسلوب يزيد من حجم الموارد التي يمكن للبلد أن يصل إليها والأدوات المالية وغيرها من الخدمات التي يمكن له الحصول عليها من المؤسسات الدولية. وبالتالي، لابد من اتخاذ قرار محسوب تصاحبه سنوات من التخطيط الحذر، والشفافية ووجود نهج منسق مع الشركاء الأخرين.

25- يمكن لانخراط الصندوق مع البلدان أن يسهم في إدخال تحسينات ملموسة على المخرجات الإنمائية من خلال مشروعات مستهدفة بحذر. ويمكن للصندوق أن يلعب دورا استراتيجيا في التخطيط الوطني للحد من الاعتماد على التمويل الميسّر، بما يتماشى مع استراتيجيات البلدان للانتقال، على أن يرافق هذا الدعم أشكال أخرى من المساعدة مثل المساعدة التقنية مستردة التكاليف.

(7) سوف يعيد الصندوق معايرة تخصيص موارده مع انتقال البلدان، ويقوم بصورة استباقية بإدخال التعديلات على هذه الآليات بهدف عكس التغييرات الطارئة على احتياجات البلدان المقترضة وتركيبتها.

26- يخصص نظام تخصيص الموارد في الصندوق الموارد على مدى فترة ثلاث سنوات استنادا إلى أداء البلدان واحتياجاتها. وتستخدم هذه الآلية جملة شاملة من القياسات لاقتناص مرحلة التنمية في البلد واحتياجات التنمية الريفية فيه باستخدام معايير متعددة الأبعاد. ويرفد ذلك بيانات عن كيفية استفادة المقترض من موارد الصندوق. وقد تضمنت الإصلاحات التي أدخلت على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التركيز على الضعف والأداء بحيث يمكن للبلدان الضعيفة، مثل البلدان منخفضة الدخل والدول النامية الجزرية الصغيرة، وأقل البلدان نموا والبلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة أن تتلقى حصة أكبر من موارد الصندوق.

27- ومن خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، تخصص موارد أكبر لأقل البلدان دخلا. إلا أن الانخراط مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا أمر ضروري لا مفر منه إذا كان للعالم أن يحقق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني، لأن هذه البلدان مازالت تتسم بوجود أعداد كبيرة من السكان الريفيين الفقراء. ومع أنه يتوجب على الصندوق أن يستمر في توفير الموارد المالية، فإن قيمته في البلدان متوسطة

الدخل من الشريحة العليا تكمن في استقطاب كل من الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية. وسيستفيد من انخراط الصندوق في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في نهاية المطاف جميع الدول الأعضاء في الصندوق من خلال السماح للصندوق بالتعلم من عملياتها الإنمائية بهدف خدمة البلدان الأشد فقرا بصورة أفضل. كذلك يمكّن الانخراط في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا الصندوق من العمل كوسيط لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وينبغي أن تعزز بشكل متزايد من الاستدامة المالية للصندوق مع تطويره منتجات جديدة، والاستفادة من هيكليته المالية لتقديم المزيد من الموارد غير الأساسية، بالإضافة إلى لعب دور محوري في المنتجات غير الإقراضية.

(8) سوف تستمر إدارة الصندوق في تعزيز الهيكلية المالية للصندوق وممارسات إدارة المخاطر لتوسيع حزمة الأداوات المتوفرة للصندوق وزيادة موارده المتاحة لكل البلدان المقترضة.

28- كجزء من عملية الإصلاح في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يتم تعزيز الإطار المالي والاستراتيجية المالية للصندوق بهدف مواءمة عملياته مع المتطلبات الوطنية واحتياجات البلدان المقترضة. وسوف يسمح هذا للصندوق بالنضوج كشريك إنمائي تعاوني ويعزز فعاليته وأثره. وسيتم تعظيم كفاءة القاعدة الرأسمالية للصندوق من خلال زيادة مصادر التمويل، مع التركيز على الاستدامة المالية للمنظمة. ومع أن المساهمات في تجديدات موارد الصندوق ستبقى حجر الأساس لرأسمال الصندوق وقدرته على الالتزام المالي، إلا انه سيتم إدماج الاقتراض داخل الإطار المالي للصندوق. وسيوفر هذا التطور الأساس لجملة أكثر تنوعا من المنتجات وأدوات الدعم، ويعزز من استجابة الصندوق للبلدان المقترضة، ~~وسينشأ عن هذا الأمر ضرورة تحديث السياسات التمويلية للصندوق لتيسير الانتقال~~ أيضا من خلال شروط التمويل المحدثة. وستتم متابعة هذا الهدف من خلال:

- ~~**تحديث الشروط التمويلية للصندوق.** في سياق المشهد الإنمائي المتزايد التعقيد والتغييرات الطارئة على نموذج العمل، سييسّر تحديث الشروط التمويلية في الصندوق من إيصال برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وسيوفر ذلك قدرا أكبر من المرونة والخيارات المتاحة للبلدان المقترضة، كما سيوائم الشروط التمويلية للصندوق بغية التطرق للتحديات المتعلقة بهشاشة اقتصادات الدول الصغيرة، وإدارة المخاطر والديون، والتخطيط لصالح كل من البلدان المقترضة والصندوق، بما في ذلك التعرض لمخاطر سعر الصرف.~~
- **استعراض تكلفة رأسمال الصندوق وتعزيز إدارة المخاطر.** تتوقع عملية الإصلاح في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إعداد هيكلية مالية لتعظيم كفاءة رأسمال الصندوق من خلال زيادة موارده، وضمان الاستدامة المالية وتعظيم إدارة المخاطر والتخطيط. وستضمن هذه الإصلاحات توسيع أو تعديل جملة الأدوات وقاعدة الموارد واستراتيجيات الاقتراض في الصندوق، وقد يتضمن

ذلك السداد المعجّل الطوعي للبلدان في فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وسوف تدعم هذه الإصلاحات سياسات لتعزيز الإجراءات الحمائية في الصندوق. وتدعيم إدارة المخاطر ضمن المنظمة، مثل إطار الاقتراض غير الميسّر.

- ومن المبادرات الأخرى التي تتماشى مع الخصائص المتميزة للصندوق ومهمته الفريدة من نوعها مايلي: (1) تركيز استراتيجيات الصندوق على خصائصه المتميزة بتخصيص 90 بالمائة من موارده الأساسية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا؛ (2) التطرق للهشاشة ولأوضاع الأزمات؛ (3) تنويع خدمات الصندوق المتاحة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا؛ (4) التخطيط لموارد إضافية غير الموارد الأساسية التي يمكن للصندوق أن يستقطبها في المستقبل؛ (5) الاستمرار في تحري ~~الاقتراض من الأسواق الرأسمالية~~ تعبئة الموارد من مصادر إضافية، كما تم الاتفاق عليه أثناء مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد.

~~29- سيتم ترسيخ إطار الانتقال في الصندوق من خلال هيكلية وأدوات مالية متطورة. ومع نموذج عمله المعزز، سييسّر الصندوق من توفير حزمة شاملة من الأدوات المالية وغير المالية. وسيسمح ذلك للصندوق بالوصول إلى مرحلة النضج كشريك إنمائي متعاون، وتعزيز فعاليته وأثره.~~

(9) سينسق الصندوق نهجه لضمان مواءمة دعمه للانتقال مع نهج الانتقال الأوسع للدول الأعضاء والشركاء.

29- الانتقال عملية معقدة تتطلب تنسيقا مع الشركاء. وسيعزز الصندوق من حواره مع شركاء التنمية حول تطور الانتقال، بالعمل كجزء من المجتمع الدولي لتعزيز التواصل والحوار والتعاون وتحري القياسات متعددة الأبعاد للتنمية التي من شأنها ألا تترك أحدا يتخلف عن الركب. ومع أن الصندوق سيبقي تركيزه على الزراعة، إلا أن مجال التدخلات التكميلية واسع، وهنالك تبادل متزايد للمعارف والدروس المستفادة عبر المجالات جميعها. ويعتبر هذا التنسيق هاما على وجه الخصوص في حالات التأخيرات المطولة، والديون غير المستدامة، والكوارث، والهشاشة، وفي اقتصادات الدول الصغيرة.

30- ستضع إدارة الصندوق آليات لضمان الاتساق عبر جميع المجالات المالية والتشغيلية لإطار الانتقال في الصندوق لضمان وتعزيز النشر الواسع للحلول. وسوف يضفي الصندوق الطابع الرسمي على اتصالاته مع البلدان المقترضة حول الإطار الزمني وأثر الانتقال، كما انه سيجري مناقشات مع وزارة المالية في كل بلد مقترض قبل التنفيذ. ومن شأن ذلك أن ييسر التخطيط ويضمن إجراء جميع التعديلات في الوقت المناسب وبأسلوب يتسم بالشفافية. كذلك سيتم تعزيز التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والممولين الثنائيين.

(10) سوف تبلغ الإدارة عن الدروس المستفادة من تنفيذ إطار الانتقال في الصندوق في استعراض منتصف الفترة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

31- سوف تبلغ إدارة الصندوق في إطار استعراض منتصف مدة التجديد الحادي عشر للموارد عن ~~فعالية~~ تنفيذ إطار الانتقال في الصندوق. وسيتضمن هذا الإبلاغ البلدان التي تغيرت شروط تمويلها وخبرتها مع الانتقال والتحول العكسي المتدرجين. كذلك سيقيّم هذا الإبلاغ أيضا وضع إدخال منتجات جديدة، والاستخدام المعزز للأدوات المتاحة حاليا (مثلا المساعدة التقنية مستردة التكاليف)، والتوجهات في تعبئة الموارد ومواءمة دعم الصندوق عندما تتغير الظروف القطرية خلال دورة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. إضافة إلى ذلك، سوف يتضمن هذا الإبلاغ أيضا معلومات من الجهات المانحة الأخرى والجهات الفاعلة في التنمية لضمان اتساق النهج وبقاء الصندوق منخرطا في الجدل العالمي الدائر حول البلدان التي تمر بالانتقال.